عراقيون يفتتحون موسم الاحتجاج الصيفي على أزمة الكهرباء

بغداد – اقتحم المئات من المتظاهرين الغاضبين، الأحد، مبنى توزيع الطاقة الكهربائية شرقي العاصمة العراقية بغداد احتجاجا على زيادة ساعات قطع التيار بالتزامن مع بلوغ درجات الحرارة 45 مئوية.

وتوقّعت مصادر عراقية أن تكون المظاهرة التي شهدها حي الأمين، بداية موجة احتجاج أوسع نطاقا كانت متوقّعة أصلا بسبب عدم حدوث أي تقدّم ملموس في معالجة أزمة الكهرباء التي مثّلت على مدار السنوات الماضية قادحا لاحتجاجات شبه منتظمة في مثل هذا الفصل الذي تتضاعف فيه الحاجة للطاقة الكهربائية وتبرز فيه الأزمة بشكل أكثر حدّة.

وقال شهود إن مئات المتظاهرين اقتحموا مبنى توزيع الطاقة الكهربائية في حي الأمين شرقي بغداد احتجاجا على زيادة ساعات انقطاع التيار الكهربائي، وهددوا العاملين والمسؤولين بمنعهم من الدخول إلى المبنى في حال استمرارهم في قطع التيار. وأضاف الشهود لوكالة الأناضول أن قوات الأمن المكلفة بحماية المبنى لم تتدخل لمنع المتظاهرين من اقتحامه.

ومن جهته قال بكر الجميلي أحد المتظاهرين إنّ "حي الأمين والأحياء الأخرى شرقي بغداد تعاني من انقطاع شبه تام للتيار الكهربائي، مع ارتفاع درجات الحرارة".

وأشار إلى أنّ "هناك مرضى وكبارا في السن ومصابين بفايروس كورونا وجميعهم بحاجة إلى التيار الكهربائي في ظل الارتفاع الشديد لدرجات الحرارة". وأوضح الجميلي أنّ "هناك انتقائية في عملية توزيع التيار الكهربائي على مناطق العاصمة".

وجاءت هذه التظاهرة مخالفة للإجراءات المتّخذة من قبل السلطات العراقية لمواجهة فايروس كورونا الذي شهد انتشاره في البلاد خلال الآونة الأخيرة قفزات مشهودة تنذر بأزمة صحية حادّة.

> **أزمة الكهرباء في العراق عنوان بارز لاستشراء الفساد وعجز النظام القائم عن إدارة موارد الدولة وتوظيفها**

وقال أحد المشاركين في التظاهرة إنّ الناس على بيّنة بخطر تجمّعها بهذا الشكل في الوقت الحالي، لكن الغضب من تردّي الخدمات ومن مماطلة الحكومات أصبح قويا إلى درجة الاستعداد للتضحية.

وتقود العراق في الوقت الحالي حكومة لم يمض على تشكيلها بقيادة مصطفى الكاظمي سوى أقلّ من ثلاثة أشهر، وهي أصلا نتاج موجة الاحتجاجات الأشد من نوعها التي اندلعت الخريف الماضي وأسقطت حكومة رئيس الوزراء السابق عادل عبدالمهدي.

وترفع حكومة الكاظمي لواء الإصلاح ومحاربة الفساد ووقف هدر مقدّرات الدولة، غير أن هامش تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية يبدو شديد الضيق أمامها، فقد جاءت في فترة أزمة شديدة تتميّز بانتشار وباء كورونا وانهيار أسعار النفط الذي يمثل تقريبا المورد الوحيد لميزانية الدولة.

وبذلك يتوقّع أن تواصل الاحتجاجات تفجّرها في وجه الحكومة الحالية، وقد تتصاعد أكثر مع المزيد من تراكم المصاعب المالية وتفاقم الأزمة الاجتماعية.

وقرّرت الحكومة العراقية الشهر الماضي تخويل وزير المالية علي علاوي صلاحية التفاوض والتوقيع على قروض مالية تصل إلى أكثر من مليار يورو لتمويل مشاريع الطاقة الكهربائية في البلاد.

ويبلغ إنتاج العراق من الطاقة الكهربائية وفقا لوزارة الكهرباء 13500 ميغاوات ويجري التخطيط لإضافة 3500 ميغاوات خلال العام الحالي عبر إدخال وحدات توليدية جديدة إلى الخدمة.

وتزداد معاناة العراقيين في الصيف بسبب ضعف تجهيز الطاقة الكهربائية والانقطاعات المتكررة، ولذلك أصبح من المعتاد أن ينطلق الشارع العراقي كلّ صيف في التعبير عن الغضب من سوء الخدمات والمطالبة بتحسينها، ليتّسع مداه ويشمل سوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والأمنية على وجه العموم، وصولا إلى رفع شعارات مناوئة للعملية السياسية برمّتها وللنظام القائم.

وتتسبّب رداءة خدمة التزويد بالكهرباء بمعاناة كبيرة لسكان العراق الذي كثيرا ما تتجاوز فيه درجات الحرارة صيفا نصف درجة الغليان، وتؤثّر بشكل مباشر على نشاطهم الاقتصادي وأعمالهم التجارية وترفع كلفتها بفعل اللجوء إلى استخدام المولّدات لتبريد المحلات وحفظ السلع. كما تؤثّر على الخدمات العامة مثل خدمات الصحّة.

وتظلّ أزمة الكهرباء في العراق حاملة لمفارقة صادمة وعنوانا للفساد والهدر وسوء إدارة الموارد، إذ ليس من المعقول بإجماع المراقبين أن يعاني بلد بمثل هذا الثراء بالنفط من أزمة الطاقة.

ولم تشهد شبكة إنتاج ونقل الكهرباء في العراق منذ سنة 2003 أي تطوّر يذكر، ما اضطرّ حكومات بغداد للاستيراد من الخارج وتحديدا من إيران، سواء للكهرباء أو للغاز المستعمل في توليدها رغم أن العراق يهدر كميّات ضخمة من الغاز المصاحب لاستخراج النفط وذلك بحرقه بدل معالجته واستخدامه.

ولا يستثني عراقيون ربط أزمة الكهرباء المستفحلة بأسباب سياسية، تتمثّل في حرص الأحزاب الشيعية الحاكمة والشخصيات النافذة المرتبطة بإيران على إبقاء العراق في حالة تبعية لطهران في هذا المجال الحيوي والحسّاس وهو الوضع الذي لم تجرؤ الحكومات المتعاقبة على تغييره، وقد واجهت بغداد الإشكالية بحدّة غير مسبوقة عندما فرضت الولايات المتحدّة عقوبات شديدة على إيران طالت قطاع النفط وتطالب واشنطن مختلف الدول بما فيها العراق بتطبيقها والالتزام بها، الأمر الذي تسبّب بورطة للسلطات العراقية غير القادرة على إيجاد مصادر بديلة بشكل سريع للغاز والكهرباء الإيرانيين في حال قرّرت الإدارة الأميركية بشكل قاطع أن تنهي الاستثناء الظرفي الممنوح للعراق لمواصلة استيراد مواد الطاقة من إيران.

جنازة قتيل الفساد

اليمن على وشك الاستسلام لجائحة كورونا

الأطقم الصحية تغادر وظائفها بسبب انعدام وسائل حمايتها

مهمة انتحارية للأطقم الصامدة في مواجهة الوباء

اليمن مرشّح لأن يصبح قريبا في حالة استسلام تام لجائحة كورونا بسبب الانهيار الشامل في منظومته الصحية الهشة.. وهو انهيار لاحت بوادره مع ترك أعداد من العاملين في القطاع الصحّي لوظائفهم خوفا على حياتهم المهدّدة فعلا بسبب سوء ظروف عملهم وقلّة الوسائل المخصصّة لحمايتهم من الوباء.

عدن – بدأت التحذيرات من وقوع كارثة في اليمن جرّاء انتشار وباء كورونا تتحوّل إلى حقيقة واقعة في ظل اقتراب المنظومة الهشة المكلّفة بمواجهة الجائحة من الانهيار.

وتلقّت تلك المنظومة ضربة قاصمة في نواتها الصلبة الممثلة في كادرها البشري الذي لم يعد يستطيع إنجاز مهامّه بسبب ضعف الوسائل وانعدامها في بعض الأحيان ما اضطرّ أعدادا من العاملين في القطاع الصحي إلى ترك مواقع عملهم بسبب عدم توفّر وسائل حمايتهم من الوباء.

وأعلنت منظمة أطباء بلا حدود، الأحد، أن العديد من العاملين الصحيين في اليمن، تركوا وظائفهم خشية إصابتهم بفايروس كورونا، ما أدى إلى إضعاف النظام الصحي الهش.

وقالت المنظمة الإنسانية الدولية في تقرير لها "ترك العديد من العاملين في مجال الصحة وظائفهم بسبب ارتفاع احتمال إصابتهم بالعدوى خلال عملهم، ما أدى إلى إضعاف نظام الرعاية الصحية الهش أصلا".

وأوضحت المنظمة أنّ "خطر إصابة العاملين الصحيين بكورونا باليمن، أثار مخاوف شديدة بشأن سلامتهم، الأمر الذي دفع الكثيرين إلى ترك وظائفهم والبقاء في منازلهم، مما يجعل المستشفيات تعاني من نقص في العاملين".

وشكت المنظمة من أنّ إمكانات فحص فايروس كورونا المستجد في اليمن "محدودة للغاية" وبالتالي فإن الفايروس ينتشر في جميع أنحاء البلاد "دون أن يتم تتبع الحالة الوبائية".

وتابعت "بعد سنوات من الحرب، كان النظام الصحي يعاني من ضغط كبير بالفعل قبل انتشار الجائحة، والآن يبدو أن الناس قد فقدوا الثقة في النظام الصحي والعاملين الصحيين". وحثّت كافة الدول على توفير موارد لليمن للمساعدة في حل الأزمة، مطالبة السلطات اليمنية بالسماح للناس بالوصول بشكل آمن إلى الرعاية الصحية والمساعدات.

وكانت نقابة الأطباء والصيادلة في اليمن قد أعلنت آخر الأسبوع الماضي وفاة 45 طبيبا بفايروس كورونا منذ بدء انتشار المرض في العاشر من أبريل الماضي.

وارتفعت حالات الإصابة المؤكدة بفايروس كورونا في عموم اليمن حتى السبت الماضي إلى 1393 حالة منها 366 حالة وفاة. ولم يعلن الحوثيون بشكل رسمي سوى عن إصابة أربع حالات بالفايروس بينها حالة وفاة واحدة وحالتا تعافٍ.

وتحوم شكوك كبيرة في دقّة الأرقام المعلنة بشأن الجائحة في اليمن بالنظر إلى ضعف وسائل اكتشاف المرض بدءا من معدّات ومواد إجراء التحاليل، فضلا عن ضعف فرص الوصول إلى المراكز الطبية بسبب الحرب ومحدودية قدرة تلك المراكز على استقبال المصابين أو الراغبين في التشخيص.

وجاءت جائحة كورونا معطوفة على أزمات غذاء ودواء ووقود، جعلت جميعها اليمن إزاء أزمة إنسانية قد تكون الأسوأ في العالم منذ سنوات، حيث جدّدت الأمم المتحدة، السبت، تحذيرها من مجاعة في البلاد يمكن أن تحدث خلال الأسابيع القليلة المقبلة "ما لم يتم الحصول على تمويل فوري".

وجاء ذلك في تغريدة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية عبر حسابه على تويتر. وقال المكتب إنّه "دون تمويل عاجل، ستتوقف المساعدات المنقذة لملايين الأرواح باليمن في الأسابيع القليلة المقبلة، مما يعرضهم لخطر المجاعة".

وأضاف المكتب أنّ "هناك 20 مليون من أصل 30 مليون يمني يعانون حاليا من انعدام الأمن الغذائي"، مشدّدا على وجوب "التحرك فورا لإنقاذ ملايين الأرواح في اليمن لأن الوضع لا يحتمل الانتظار". وكانت الأمم المتحدة قد أعلنت مطلع الشهر الجاري عن تلقيها 558 مليون دولار فقط من أصل مليار و35 مليون دولار تعهد بها المانحون قبل نحو شهر من ذلك التاريخ لدعم الاستجابة الإنسانية باليمن.

كذلك لا تنفصل أزمة الوقود القائمة بحدّة في مناطق سيطرة المتمرّدين الحوثيين عن الأخطار الصحية المحدقة بسكان تلك المناطق كون الوقود ليس ضروريا فقط لطهي الطعام وتسيير وسائل النقل وتشغيل الورشات، بل هو ضروري أيضا لتوليد الكهرباء اللاّزمة لتشغيل المراكز الصحية والمستشفيات، كما أنّه أساسي في تشغيل منظومة الصرف الصحّي في المدن، وفي توفير المياه النظيفة إحدى أساسيات الوقاية من وباء كورونا.

وقال مدير منظمة أوكسفام في اليمن محسن صدّيقي في وقت سابق إنّ نقص الوقود الذي طال أمده قد يؤدي إلى تعريض الملايين في اليمن لخطر الإصابة بفايروس كورونا والأمراض المنقولة بالماء مثل الكوليرا، لأن الوقود ضروري لتوفير المياه النظيفة. وجاء ذلك في وقت شكت فيه إدارة مستشفى الثروة في صنعاء من أنّ الكهرباء لم تعد تصل بشكل منتظم إلى المستشفى محذّرة من تضرّر قسمي العناية الفائقة وغسيل الكلى، ومن عدم تمكّن الأطباء والممرضين من الوصول بسهولة إلى مواقع عملهم، فضلا عن الارتفاع الهائل في أسعار المعدّات والمنتجات اللاّزمة لعمل أقسام المستشفى.

سباق ضدّ الساعة لإبطال مفعول «قنبلة» صافر العائمة

الحديدة (اليمن) – تسارعت الجهود الأممية لإنقاذ ناقلة نفط راسية منذ مدّة طويلة بميناء يمني وأصبحت تهدّد البحر الأحمر بكارثة بيئية بفعل اهترائها وإمكانية تسّرب كمية النفط الكبيرة الموجودة على متنها.

ووافق المتمرّدون الحوثيون على قيام مفتشين أممين بتفقّد الناقلة صافر الراسية منذ أكثر من خمس سنوات بميناء رأس عيسى في محافظة الحديدة غربي اليمن والمحمّلة بـ1.1 مليون برميل من النفط، بينما يستعد مجلس الأمن الدولي لعقد اجتماع خاص بقضية الناقلة في 15 يوليو الجاري.

وتواجه الناقلة خطر الانفجار في أي لحظة بعد أن بدأت المياه تتسرّب إلى غرفة المحرّك.

وأصبحت الناقلة المصنوعة قبل 45 عاما ولم تخضع للصيانة منذ أوائل 2015 في حالة متقدّمة من التهرّم والتآكل مشكّلة خطرا ماحقا على الحياة البحرية في البحر الأحمر وعاملا مضاعفا للأزمة الإنسانية الحادّة القائمة أصلا في اليمن.

وقال المتحدث باسم الأمم المتحدة ستيفان دوجاريك الجمعة الماضية إنّ هناك احتمالا للقيام بمهمة تفتيش جديدة للناقلة وإنّه إذا تم ذلك فسيقوم فريق بإصلاحات خفيفة وتحديد الخطوات التالية، آملا في أن تكتمل الترتيبات اللوجستية بسرعة حتى يبدأ العمل.

وحذّرت الحكومة اليمنية من جهتها من أنّ "صافر" قد تنفجر وتتسبّب في أكبر كارثة بيئية على المستويين الإقليمي والعالمي.

والشهر الماضي، كتب القيادي في صفوف المتمردين محمد علي الحوثي على تويتر أن الحوثيين يريدون ضمانات بإصلاح الناقلة في حال تم إرسال فريق، وأن تتحوّل قيمة النفط لرواتب الموظّفين ضمن سلطتهم.

وبالإضافة إلى التآكل في السفينة، تم إهمال أعمال الصيانة الرئيسية للحد من الغازات في الخزانات طيلة سنوات، لكن المشكلة تفاقمت في مايو الماضي مع حدوث تسرب في أنبوب التبريد، بحسب خبراء.

وقال إيان رالبي الرئيس التنفيذي لشركة آي.آر كونسيليوم للاستشارات البحرية التي تتابع وضع السفينة عن كثب "انفجر الأنبوب وتسبّب في تدفّق المياه إلى غرفة المحرك ما ولّد وضعا خطيرا للغاية".

كما أوضحت الشركة ذاتها أنّ أيّ عملية إنقاذ بعد التسرب النفطي ستعيقها أزمة فايروس كورونا المستجد بشكل كبير. وذكرت في تقرير أنّه في خضم جائحة عالمية وعلى حافة منطقة صراع، فإن فرص الاستجابة المبكرة واللازمة ضئيلة للغاية.

> **الناقلة صافر المحمّلة بأكثر من مليون طن من الخام بنيت قبل 45 عاما ولم تخضع للصيانة منذ خمس سنوات**

ورأى دوج وير مدير الأبحاث والسياسات في مرصد الصراع والبيئة في المملكة المتحدة، إنه من دون تقييم مستقل فمن المستحيل تحديد متى سيقع الانفجار أو طبيعته وشدته. وتابع "المخاطر واضحة، فكلّما استمر الخلاف، زادت المخاطر وأصبحت عملية الإنقاذ أكثر تعقيدا وكلفة". وبدورها قالت "المجموعة البيئية اليمنية" إنّ تسرب النفط قد يمتد من البحر الأحمر إلى خليج عدن وبحر العرب، وإنّ بيئة المنطقة ستحتاج إلى أكثر من 30 عاما للتعافي بينما ستفقد حوالي 115 من جزر البحر الأحمر تنوّعها البيولوجي.

وكان وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو حذّر الأسبوع الماضي من أنّه إذا انفجرت الناقلة فستدمر النظام البيئي للبحر الأحمر وتعطل ممرات شحن رئيسية. وتابع "يجب على الحوثيين السماح بالوصول إلى الناقلة قبل انفجار هذه القنبلة الموقوتة".

ويشكّل ميناء الحديدة شريان حياة رئيسيا تمر عبره المساعدات الإنسانية والمواد الضرورية نحو المناطق الخاضعة لسيطرة المتمرّدين الحوثيين. وحذّرت ليز غراندي منسّقة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في اليمن في مقابلة مع وكالة فرانس برس من أنّ انفجار السفينة سيتسبّب أيضا في كارثة إنسانية لأن النفط سيجعل ميناء الحديدة غير صالح للاستخدام.